# الفصل السابع

## الخـــــاتمـــة

### أولا / النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

قد توصلت الدراسة إلي مجموعة من النتائج والتوصيات من خلال بحثها ودراستها للحوافز الضريبية وما يترتب عليها من أثر على كل من الشركات الأجنبية و الدول المضيفة لها، وتمثلت تلك النتائج في الآتي:

1. توصلت الباحثة إلى تعريف شامل لمصطلح الحوافز الضريبية، وهو: هو تلك السياسات والأنظمة الضريبية التي توضع لتحقيق أهداف اقتصادية عن طريق جذب الاستثمارات وتوجيهها نحو المجالات التي تساهم في تنفيذ تلك الأهداف التي تعمل على زيادة معدلات نمو الناتج القومي، وتحقيق أهدافاجتماعية عن طريق التأثير في سلوك أفراد المجتمع لكي يتجهوا نحو الأعمال التي فيها الخير لأنفسهم بصفة خاصة وللمجتمع بصفة عامة.

وبناءً على ذلك فإن الحوافز الضريبية وسيلة غير مباشرة تتدخل الدولة من خلالها في توجيه الأنشطة الاقتصادية الوجهة التي تتفقمع أهدافها القومية،فهي أداة توجيه وتشجيع للاستثمارات بما يتفق وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع.

2. إن مفهوم الحوافز الضريبة في الشريعة الإسلامية، له طبيعة خاصة ومميزة،خاصةً وأن الإسلام في تحفيزه للاستثمار يتبع خطوط عريضة، وقواعد واسعة، تتسع لما يأتي به الزمان، وتستحدثه جهود الإنسان و أفكاره، لكنه يضبط هذه لخطوط، و تلك القواعد بحدود تؤكد حق الفطرة و الغريزة

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

البشرية في التملك والتعمير شريطة أن يكون ذلك في دائرتي الحلال بالابتعاد عن الاستثمارات المحرمة، والعدل بالابتعاد عن الظلم وأكل مال الغير.

أما فيما يخص الشركات الأجنبية نجد أن مفهوم الشركات الأجنبية وفقاً للشريعة الإسلامية أعم وأشمل مما تضمنه القانون حولها، فحث الإسلام على أن تكون الإدارة بيد مسلم ليبي وأن يكون أكثر من خمسين بالمئة ملكاً له،وأن يكون القرار النهائي بيده، والاطلاع على كل الأمور المتعلقة بالشركة والمتاجرة مع غير مسلم، حتى لا تتم أمور مخالفة للشريعة الإسلامية في تجارتهم. أما قانون النشاط التجاري الليبي رقم 23 لسنة 2010م، قد نص على أن حصة الشريك الليبي يجب أن لا تقل عن 35%، وهذا مخالفاً لما أوضحته الشريعة الإسلامية، وقد صدر قرار من وزير الاقتصاد سنة 2011 على أنه لا يجوز أن تزيد مساهمة الأجانب في رأس مال الشركة على 45%، بالرغم من أن هذا القرار جاء اقرب للشريعة الإسلامية إلا أنه مخالفاً لتدرج القاعدة القانونية، فلا يمكن تعديل أو إلغاء قانون بقرار.

3. الحوافز الضريبية تعمل على التقليل من معاكل الازدواج الضريبي بين الدولة المضيفة ودولة مقر الشركة الأم، من خلال حصول الشركات الأجنبية على بعض الإعفاءت على الصادرات من المنتجات، والمعدات اللازمة للمشروع وهذا حسب قوانين الاستثمار التي تصيغها الدول، مما يسهل على الدولتين الدخول في اتفاقيات ثنائية لتسهيل الاستثمارات فيما بينها. ولكن نجد أن القانون الليبي لم يكن موفقاً في ذلك، فقد نصت المادة 64 من قانون ضريبة الدخل رقم11 لسنة 2004م على ازدواج ضريبي خارجي، حيث إنه فرض الضريبة على الدخول الخارجية للمقيمين في البلاد، دون النظر إلى ما إذا كانت هذه الدخول قدخضعت للضريبة في البلاد التي تحقق فيها

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

الدخل أم لا، مما يخلق نوعا من الازدواج الضريبي الذي يتطلب حله بالتنسيق مع الدول الأخرى، عن طريق عقد اتفاقيات ضريبية والتي تمنع حدوث هذا الازدواج للحفاظ على العدالة الضريبية.

4. قد عرف الإسلام مغبة الازدواج الضريبي وآثاره السيئة، فعن أبو هريرة رضى الله عنه قال رسول الله –صلى الله عليه وسلم " إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك ".[559]

وبذلك تفادت الشريعة الإسلامية في نظامها المالي الوقوعَ في الازدواج الضريبي وأرست طرقاً لذلك لم تكن موجودة قبلاً كمبدأ التعامل بالمثل الذي طبقه عمربن الخطاب رضى الله عنه في ضريبة العشور، واعتبر ما يدفعه التاجر المسلم من قبيل الزكاة وليس من قبيل العشور، أما فيما يتعلق بالجزية والخراج فوضع نظام للحصر يحول دون الازدواج في الدفع، فتفرض الجزية على غير المسلم وعند دخوله للإسلام تسقط عنه الجزية وتجب عليه الزكاة حتى لا يدفع مرتين ويقع فيما يشبه الازدواج الضريبي.

5. فيما يخص التهرب الضريبي نجد أن العقوبات التي تضمنها قانون ضريبة الدخل الليبي 11 لسنة2004م جاءت أخف من العقوبات التي تضمنها القانون السابق 64 لسنة 1973م،وهذا الأمر يشجع البعض على القيام بالتهرب الضريبي، فقد ألغى عقوبة الحبس واكتفى بالغرامات المالية81 حيث نصت على أنه " أن يعاقب بغرامة لاتقل عن (25%) ولا تزيد عن مثل هذه الضريبة – طبقاً للربط النهائي – كل من يتخلف بغير عذر مقبول عن تقديم الإقرارات أو الإخطارات أو البيانات المنصوص عليها في المواد((80،76،63،49،45،44،39)) ويعتبر في حكم المتخلف عن تقديم الإقرارات أو الإخطارات أو البيانات الذي يقدمها غير مستوفية

---

559. المنذري. زكي الدين عبدالعظيم . 1421هـ . الترغيب و الترهيب. تحقيق محمد السيد. القاهرة: دار الفجر للتراث. ص 3/18.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

للشروط، أما قانون تشجيع الاستثمار الليبي رقم 9 لسنة 2010م قد جاء خالياً من هذا النوع من العقوبات المتعلقة بالتهرب الضريبي.

6. قد قدمت الشريعة الإسلامية الحلول الوقائية على الحلول العقابية، كوسيلة للحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتقليصها. وهذا ما يفسر لنا قلة ظواهر، وحالات التهرب من الضرائب، وشدة الإقبال، والطواعية في المشاركة بالأعباء الضريبية، والمالية طيلة عهود الدولة الإسلامية. وبذلك نجد أن الشريعة الإسلامية قد عالجت التهرب الضريبي من مبدأ العدالة والعبادة والخلق الحسن.

7. كانت الشريعة الإسلامية أكثر رحمة من التشريع الوضعي على الممولين وفقا للآتي :

- اعتمدت الشريعة الإسلامية فما يتعلق بالإقرار الضريبي على طريقة الإقرار المالي من قبل الممولين، وأن يقدموه بكل أمانة إلى جُباة الضريبة، وعن أموالهم كرائمها، ورديئها، وإلا اصبحوا ظالمين وعصاة أمام الله. وهذا ما أخذ به القانون الليبي فقد نص على أن يقدم الممول الإقرار الخاص به مرفقا بالمستندات والقوائم الموضحة والمؤكدة للارقام الواردة في الإقرار، وبيان تفصيلي بالمصروفات والإيرادات الواردة للشركة .
- فقد راعت الوقت المناسب لتحصيل مواردها المالية من زكاة وجزية وخراج وعشور، قد أخرجت بعض الأشخاص من دائرة الدفع مثل النساء والأطفال والشيوخ كما في الجزية .
- وقد راعت شروطاً معينة في المحصلين للمال غير الخبرة فى العمل مثل ضرورة الأخلاق الحميدة والإسلام والمعاملة الحسنة، وبذلك كانت أكثر عمقاً من التشريعات الوضعية .
- قد كانت الشريعة الإسلامية أسبق من التشريعات والقوانين الوضعية بقرون فيما يخص استخدام حق التظلم للممول والحجز من المنبع لضمان تحصيل قيمة الضرائب.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية

8. ما يعاب على قانون الاستثمار الليبي أنه قد جاء خالياً من أي نص لاسترداد ما زاد عن قيمة الضريبة، والسبب في ذلك هو أن مصلحة الضرائب هي الجهة المختصة بتحصيل الضريبة، وتطبق الإجراءات المنصوص عليها في ضريبة الدخل فيما لم ينص عليه في الضرائب الأخرى فيما يتعلق بإجراءات الربط و التحصيل.

9. قد شهدت التدفقات المتعلقة باستثمارات الشركات الأجنبية في ليبيا ارتفاعاً بأكثر من 40% في عام 2010م لتصل إلى 3.8 مليارات دولار مقارنة بسنة 2005م التي كانت نسبة التدفقات الأجنبية 1.0 مليار دولار ــ وفقاً للمؤشر الأجنبي للاستثمار لسنة 2010م الذي تضمنه تقرير الاستثمار العالمي لسنة 2011م. ونجد أن هذا الارتفاع تزامن بتطبيق صدور قانون الاستثمار رقم9 لسنة 2010 م، والذي تضمن إضافة عدة حوافز ضريبية ومالية وضمانات وتسهيلات للشركات الأجنبية، حيث كان يعاب على القانون السابق للاستثمار رقم 5 لسنة 1997م وتعديلاته بالغموض وعدم الشفافية في تحديد الحوافز الضريبية والفئات المستفيدة منها، فمعظمها كان بالرجوع إلى موافقة أمين اللجنة الشعبية العامة (رئيس الوزراء) مما يجعل الشركة مترددة في الإقدام على الأستثمار نظراً لعدم الوضوح في الإجراءات المتبعة والحصول على الحوافز والعرقلة الإدارية والزمنية في إتمام الحصول على ذلك.

10. قد كشفت بيانات الفاينانشل تايمز عن أكبر شركة أجنبية لها نصيب الأسد في الاستثمارات داخل ليبيا من سنة 2003م إلى سنة 2014م وهي الشركة الإندونيسية بوتامانا، حيث كان إجمالي الاستثمار 3600 مليون دولار.

11. لا تكفي الحوافز الضريبية والتسهيلات فقط بل يحتاج الأمر للاستقرار السياسي وتوفير الأمن في الدولة للحفاظ على الشركات الأجنبية واستمرارها في الاستثمارات، وهذا ما تأثرت به ليبيا

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

بهبوط استثماراتها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي الذي أدى إلى مغادرة الشركات الأجنبية من ليبيا نتيجة للاضطرابات السياسية التي تمر بها .

12. هناك فارق في قيمة الأجور بين الأجنبي والوطني في ليبيا، فالشخص الأجنبي يتقاضى أجراً أعلى من الشخص الوطني رغم التساوي في الكفاءة والخبرة العلمية والعملية، وهذه المشكلة على المشرع الإسراع في وضع حل قانوني لها ، حيث إن المواطن يسري عليه قانون المرتبات الليبي رقم 5 الصادر في سنة 1976م وتعديلاته في حين أن الأجنبي يسري عليه ماهو منصوص في عقد العمل. ورغم أن المادة 2 من قانون العمل الليبي رقم 12 لسنة2010م قد نصت على مبدأ المساواة في الاستخدام والعمل بين المواطن والأجنبي إلا أنها لم يتم الأخذ بها في الواقع، فهذا الأمر مخالف للشرع فكيف يتقاضى شخصان أجوراً مختلفة بينما يقومان بالعمل نفسه، ويلتزمان بساعات العمل و بنفس الكفاءة!

13. حذرت الشريعة الإسلامية من الوقوع في الآثار السلبية من جذب المستثمرين الأجانب وحثت على عدة نقاط يجب التمسك بها عند الموافقة على جذب المستثمر الأجنبي وهي:

- حث الإسلام على ضرورة الحفاظ على سيادة الدولة وعدم تبعيتها لدولة ما من أجل الاستثمار أو غيره والحفاظ على امتيازاتها وخصوصيتها.
- حذرت الشريعة الإسلامية من إعطاء حوافز ضريبية أو استثمارات في ما حرمه الله من أفعال ومعاملات.

14. نجد بأن العوامل السياسية تؤثر على جباية الموارد المالية في الدولة، وكلما قويت الدولة زادت قيمة مواردها المالية، وكذلك عامل المعاملة الحسنة لأصحاب المال عند الجباية و اختيار عمال

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

ذوى خلق ومعاملة حسنة ودين لتفادي الظلم و التعسف في جباية الأموال وهذا ما أوصى به رسولنا صلى الله عليه وسلم والخلفاء الراشدون من بعده.

ب. التوصيات التي خرجت بها الدراسة:

من النتائج السابقة نصل إلى مجموعة من التوصيات هي:

1. استخدام الحوافز الضريبية في جذب المشروعات الضخمة التي تحتاجها الدولة وإنشاؤها يحتاج الي ميزانية ومعدات وتقنيات ضخمة خارج إمكانياتها، والإ قضت على تحفيز مواطنيها بالقيام بالصناعة وخلق منافسة محلية بينهم دون وجود منافسة خارجية أكبر منهم مما يقضي على مشاريعهم ومصانعهم الصغيرة بالداخل لوجود مستثمر خارجي تحكم في سعر السوق والمنافسة.
2. أن يتم النظر بشكل دوري في مدى أهمية المشاريع الأجنبية التي تعطى لها الحوافز الضريبية، ووضع رقابة عليها وتقييم مدي الاستفادة منها من حيث المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الدولة المضيفة لها، فالمشاريع التي تستطيع الدولة القيام بها وتوفرت لديها الإمكانيات مع الزمن لذلك تقوم بإيقاف الحوافز الأجنبية عليها، لتقوم بها أيدي وطنية محلية.
3. ضرورة انتقاء البلد النامي ما يحتاجه فعلا من الاستثمار الأجنبي المباشر في الوقت الذي يسعى فيه بالمقابل إلى تطوير المهارات والخبرات والمستلزمات الضرورية للتعامل مع المستويات الحديثة من التكنولوجيا.
4. التقيد بمستوى معين من تراكم الاستثمار الأجنبي المباشر، و بمقدار التدفق السنوي من هذا الاستثمار، وذلك تجنبا للآثار السلبية التي قد تحصل كالتوسع الكبير في التعامل مع هذا النوع من الاستثمار، الدي يجعل الدولة أكثر حساسية تجاه الصدمات الاقتصادية العالمية و التبعية تماما للمتغيرات على صعيد الاقتصاد العالمي.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA

5. على المشرع الليبي الإسراع في مساواة الأجور بين كل من الأجنبي والوطني لأن هذا الأمر سيجعل المواطن الليبي يشعر بالظلم والقهر و غض النظر عن فرص العمل المقدمة لهم من المستثمرين الأجانب، مما يجعل الشركات الأجنبية تستفيد من مواردنا مع عدم القضاء على البطالة بل تأزم المشكلة بشكل أكثر.

6. نقترح إنشاء إدارة تابعة لمصلحة الضرائب بالتعاون مع هيئة الاستثمار الليبية، متخصصة بالأمور الإجراءية المتعلقة بربط وتحصيل الضرائب الخاصة بالشركات والاستثمارات الأجنبية وكيفية تنفيذ نظام الحوافز عليه .

7. الأخذ بما تضمنته الشريعة الإسلامية من أمور و الالتزام بها لأنها في صالح الدولة وشعبها،فما نهانا عنه الله نبتعد عنه وما أمرنا به نأخذه ونتمسك به فهو دليلنا ومنهاجنا في كل زمان ومكان .

8. تشجيع المواطنين على دفع الزكاة وتوعيتهم بوجوبها، وأن يتم خصم الضريبة بقيمة الزكاة المعطاه عندما تكون قيمة الزكاة المدفوعة على نفس الوعاء المالي المفروضه عليه الضريبة.

9. تقترح الباحثة بأن يتم إنشاء منتدى دائم أو منظمة خاصة بالاستثمارات الاقتصادية تضم الدول الإسلامية، ويتم من خلال الدول الأعضاء فيها بإجتماعات دورية للاستفادة و لمعرفة آخر التقنيات التكنولوجية وتبادل الخبرات بينهم وتدريب الأيدي العاملة من بلدانهم وفق أسس تقنية حديثة، ودراسة الطرق الاقتصادية والقانونية الكفيلة لتقوية استثمارات بلدانهم، وتبادل الخبرات بينهم، ووضع الخطط الاقتصادية وفق مناخ كل دولة عضو في هذا التجمع .

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA